

تطور المؤسسات الدستورية في العراق على مدى الـ ٢٠ عامًا الماضية

<https://doi.org/10.17656/jlps.10350>

أ.م.د.سكينة علي كريم

التربية الاساسية/ جامعة كركوك

[Sukaina.ak@uokirkuk.edu.iq](mailto:Sukaina.ak@uokirkuk.edu.iq)

## الخلاصة

أصبحت مؤسسات العراق الدستورية أكثر تطوراً في العقدین الاخیرین بعد ادخال التحول السياسي للعام ٢٠٠٣ مع سقوط النظام. كما يمكننا تتبع هذه التطورات من خلال مراحل، الصياغة السياسية للدستور (٢٠٠٣-٢٠٠٥) منطقة الحرب العراقية، ما بعد العصر المظلم الصدامي، امريكا كانت تستولي على كل شيء. كانت أسست قيادة المرحلة الانتقالية للعراق تحت سلطة الاحتلال من خلال تشكيل مجلس الحكم الذي تم تعديله عدة مرات لاحقاً. ذلك التعديل يضم كل الأطياف العراقية. لم يتأخر قانون الادارة مما أرسى لهيكل حكومي عراقي مؤقت. اول انتخابات برلمانية تمت في عام ٢٠٠٥ تم على اثرها تأسيس الجمعية الوطنية لكتابة دستور دائم يُجري عليه استفتاء لاعتماده وكما حدث في عام ٢٠٠٥، تكوّن الدوائر الحاكمة (٢٠٠٦-٢٠١٠) المالية العامة، ٢٠٠٦ شهدت اكبر برلمان ديمقراطي دائم ليتوج البنية التحتية التشريعية الاخرى .. و شهد التفاعل السياسي والامن بالضد حيث كان العراق تسوده الحرب. مهاجمة التطور المتمكن و الثغرة تنفيذية (٢٠١٠-٢٠١٤) ،قانون الانتخابات العراقي للعام ٢٠١٠ جاء تنويجا للمعارك السوداء سياسيا بعد الانتخابات و كانوا طوال الزمن ذلك العمل لتشكيل نظام واضح.

الكلمات المفتاحية:- المؤسسات الدستورية , العراق ,, السياسي

## The Development of Constitutional Institutions in Iraq Over the Past 20 Years

Assistant Professor Dr. Sakina Ali Karim

Basic Education/University of Kirkuk

### Abstract

Iraq's constitutional institutions have become more developed over the past two decades following the political transition of 2003 with the fall of the regime. These developments can be traced through several phases: the political drafting of the constitution (2003-2005), the Iraqi war zone, the post-Saddam era, and America seizing everything. The leadership of Iraq's transitional phase under the occupation was established through the formation of the Governing Council, which was subsequently amended several times. This amendment included all Iraqi factions. The Administrative Law was not delayed, establishing an interim Iraqi government structure. The first parliamentary elections took place in 2005, leading to the establishment of a National Assembly to draft a permanent constitution, which would be subject to a referendum for adoption. As in 2005, the ruling circles (2006-2010) were formed. Public finances. 2006 saw the largest permanent democratic parliament, crowning the other legislative infrastructure. Political and security interactions were opposing each other as Iraq was engulfed in war. Attacking the potential development and the executive loophole (2010-

(2014), the Iraqi Election Law of 2010 was the culmination of the dark political battles following the elections, and they were always working to establish a clear system.

Keywords: Constitutional institutions, Iraq, politics

پهريپيدانی دامهزراوه دهستوریهکان له عیراق له ماوهی ٢٠ سالی رابردوودا

پروفیسوری یاریدهدهر سوکهینا علی کهریم

پهروهدهی بنههتی/زانکوی کهرکوک

Sukaina.ak@uokirkuk.edu.iq

پوخته

دامودهزگا دهستوریهکانی عیراق له ماوهی دوو دهیهی رابردوودا زیاتر گهشهیان کردووه، دواى گواستنهوهی سیاسی سالی ٢٠٠٣ لهگهل پروخانی رژيم. ئەم پيشهاتانه له ريگهی چهند قوناغتيكهوه دهكرت: دارشتتی سیاسی دهستور (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، ناوچهی شهري عیراق، سهردمی دواى سهدام و دهستبهسهرداگریتی ئەمريکا بو ههموو شتيك. سهركردايهتی قوناغی ئينتقالی عیراق لهژير داگیرکاریدا له ريگهی پيکهينانی ئهجوومهنی هوکمرانییهوه دامهزرا، که دواتر چهند جاریک ههموارکرایهوه. ئەم ههموارکردنه ههموو فراکسیونهکانی عیراقی لهخوگرتبوو. یاسای کارگیری دوا نهکهوت، پيکهاتهیهکی کاتی حکومتی عیراقی دامهزرا. یهکهه ههلبژاردنی پهلهمانی سالی ٢٠٠٥ بههوی ئهوهی ئهجوومهنی نيشتمانی بو دارشتتی دهستوریکي ههمیشهی دامهزینیت، ئەمەش ريفراندۆم دهكرت بو پهسهندکردنی. وهک سالی ٢٠٠٥ بازنهی دهسهلاتدار (٢٠٠٦-٢٠١٠) دروست بوون. دارایی گشتی. سالی ٢٠٠٦ گهورهترین پهلهمانی ههمیشهی ديموکراسی بهخويهه بينی، که تاجی ژيرخانی یاسادانانی دیکهی دانا. کارليکه سیاسی و ئەمنیهکان دژايهتی يهکتریان دهکرد له کاتيکدا عیراق گیرودهی شهر بوو. به هيرشکردنه سهر گهشهسهندنی ئەگهري و کهلینی جيبهجيکردن (٢٠١٠-٢٠١٤)، یاسای ههلبژاردنهکانی عیراق سالی ٢٠١٠ لوتهکی شهره سیاسیه تاریکهکانی دواى ههلبژاردنهکان بوو، ههمیشهش کاریان دهکرد بو دامهزاردنی سیستمیکي روون.

وشهی سههکی: دامهزراوه دهستوریهکان، عیراق، سیاست

المقدمة :

اولا بيان المسألة

بعد الإطاحة بالنظام السابق و صدور دستور جديد في العام ٢٠٠٥، شهد العراق تغييرات جذرية في مؤسساته الدستورية. و منح ذلك التغيير العراق بعض المؤسسات الديمقراطية مثل مجلس النواب وكذلك المحكمة الاتحادية العليا، بالإضافة إلى تشكيل حكومات منتخبة. تواجه هذه الديمقراطيات الجديدة تحديات عدة مثل عدم الاستقرار السياسي، الصراعات الطائفية، التدخلات الخارجية، إضافة إلى أزمات الفساد والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات. على الرغم من بعض الخطوات في تطوير نظام الانتخابات وتعزيز مبدأ اللامركزية، ما زالت هذه الخطوات تعاني من غياب الاستقرار المؤسسي، مما يستدعي ضرورة تقييم التطورات المؤسسة السياسية العراقية.

ثانياً : ضرورة البحث

يمثل البحث في تطور المؤسسات الدستورية في العراق خلال العقدين الأخيرين أهمية كبيرة، لما له من تأثير مباشر على استقرار النظام السياسي ومستقبل الديمقراطية في البلاد. فمنذ التغيير الكبير الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣، واجهت الدولة العديد من التحديات، من أبرزها ترسيخ سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات، وضمان استقلالية المؤسسات الدستورية. ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية والمطالبات المتكررة بالإصلاح، بات من الضروري الوقوف على مدى فعالية هذه المؤسسات في أداء مهامها، والكشف عن المعوقات التي تحد من دورها، وطرح مقترحات عملية لتعزيز أدائها. يهدف ذلك البحث إلى تقديم رؤية واضحة تساعد في رسم ملامح مستقبل سياسي أكثر استقراراً، وتدعم بناء سياسات دستورية تتسم بالعدالة والاستدامة.

ثالثاً اهداف البحث

يسعى ذلك البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في فهم وتحليل مسار تطور المؤسسات الدستورية في العراق خلال العشرين عاماً الأخيرة، ومن أبرز هذه الأهداف:

١. تحليل الإطار الدستوري الذي قامت عليه المؤسسات بعد عام ٢٠٠٣، ومدى توافقه مع المبادئ الديمقراطية والأسس السليمة للحكم.
٢. تقييم أداء المؤسسات الدستورية مثل مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، والسلطة القضائية، ومدى إسهامها في تحقيق الاستقرار السياسي والإدارة الرشيدة.
٣. تسليط الضوء على التحديات التي واجهت هذه المؤسسات، كالأزمات السياسية المتكررة، والتدخلات الخارجية، وانتشار الفساد، وتأثير كل ذلك على فعالية النظام السياسي.
٤. دراسة دور الحركات الاحتجاجية والإصلاحات الدستورية في تشكيل مسار تطور هذه المؤسسات، وإمكانية تعديل بعض النصوص الدستورية لضمان ترسيخ الديمقراطية واستمراريتها.
٥. تقديم مقترحات وتوصيات عملية تسهم في رفع كفاءة المؤسسات الدستورية، وتحقيق توازن حقيقي بين السلطات، وتعزيز مبدأ سيادة القانون بما يدعم استقرار العراق ومستقبله السياسي.

• رابعاً: منهجية البحث

يعتمد ذلك البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم تطور المؤسسات الدستورية في العراق خلال العشرين عاماً الماضية، من خلال تحليل النصوص الدستورية والقوانين ذات العلاقة، ورصد التغييرات السياسية والتشريعية التي أثرت في عمل هذه المؤسسات.

وسيتّم أيضاً الاستعانة بالمنهج التاريخي لاستعراض المراحل التي مرت بها المؤسسات الدستورية منذ عام ٢٠٠٣، مع التركيز على التحولات الكبرى مثل إقرار الدستور، التعديلات القانونية، والأزمات السياسية التي أثرت على مسارها. ولإغناء الدراسة، سيتم توظيف المنهج المقارن من خلال مقارنة التجربة العراقية في بناء مؤسساتها الدستورية بتجارب دول أخرى واجهت أوضاعاً مماثلة، بهدف استخلاص الدروس والعبر التي يمكن الاستفادة منها في السياق العراقي. وسيتّم الاستناد إلى مصادر متعددة ومتنوعة، تشمل الدستور العراقي، القوانين والتشريعات ذات الصلة، التقارير الرسمية،

الدراسات الأكاديمية، والمقالات البحثية، بالإضافة إلى تحليلات سياسية وتقارير صادرة عن منظمات دولية، وذلك لفهم تأثير العوامل الداخلية والخارجية على أداء المؤسسات الدستورية.

**المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للمؤسسات الدستورية في العراق**

تُعد المؤسسات الدستورية حجر الأساس لأي نظام سياسي يطمح إلى تحقيق الاستقرار وترسيخ الشرعية الدستورية، فهي تشكل الإطار القانوني والتنظيمي الذي تُمارس من خلاله السلطة وتُدار به شؤون الدولة. وترتكز هذه المؤسسات على مجموعة من المبادئ الجوهرية، أبرزها فصل السلطات، وتحقيق التوازن والرقابة المتبادلة بينها، إلى جانب حماية حقوق الأفراد وحياتهم وضمانيها.<sup>١</sup>

شهد العراق تغيرات جوهرية في نظامه الدستوري بعد عام ٢٠٠٣، حيث انتقل من نظام مركزي شمولي إلى نظام ديمقراطي برلماني، وفقاً لما جاء في دستور عام ٢٠٠٥. وشمل ذلك التحول إعادة تنظيم مؤسسات الدولة، مثل مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، والسلطة القضائية، بناءً على قواعد دستورية جديدة تهدف إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة وترسيخ سيادة القانون. يهدف ذلك المبحث إلى تقديم رؤية نظرية حول المؤسسات الدستورية، من خلال التعريف بها وبيان دورها في النظام السياسي، بالإضافة إلى تتبع مراحل نشأتها وتطورها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع تسليط الضوء على تأثير العوامل السياسية والتشريعية في أدائها ووظيفتها.<sup>٢</sup>

**المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الدستورية ودورها في النظام السياسي**

تُعد المؤسسات الدستورية من الركائز الأساسية لأي نظام سياسي حديث، فهي تُوفر الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُنظم كيفية ممارسة السلطة داخل الدولة، وتعمل على تحقيق التوازن بين السلطات المختلفة. وتكمن شرعية هذه المؤسسات في الدستور، الذي يُحدد مهامها وصلاحياتها بشكل واضح، ويضمن أن تعمل ضمن مبادئ القانون والديمقراطية.<sup>٣</sup>، الذي يُعتبر الوثيقة القانونية الأسمى التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحدد طبيعة الحكم، وشكل الحكومة، وحقوق الأفراد وواجباتهم.<sup>٤</sup> تلعب المؤسسات الدستورية دوراً أساسياً في دعم الاستقرار السياسي، فهي تساعد على ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وتحديد مهام كل جهة وصلاحياتها، الأمر الذي يمنع احتكار السلطة من قبل طرف واحد ويُعزز الرقابة المتبادلة بين مؤسسات الدولة. ومع التغيرات السياسية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت هذه المؤسسات ركيزة مهمة في بناء نظام ديمقراطي يسعى إلى تحقيق التوازن السياسي والعدالة في إدارة شؤون البلاد.<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> حارث حسن، "الفيدرالية ومآزق العراق الدستوري"، تشاتام هاوس، ٢٠٢١، المملكة المتحدة، الصفحة ٢.

<sup>٢</sup> مركز بروكجز الدوحة، "الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق"، معهد بروكجز، ٢٠١٨، الولايات المتحدة الأمريكية، الصفحة ٣.

<sup>٣</sup> خير الدين حسيب. العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية.

<sup>٤</sup> غسان سلامة. تمدن السكان وترتيب السلطة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

<sup>٥</sup> خميس حزام والي، "البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: رؤية سياسية تحليلية"، نُشرت في مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، جامعة بغداد، ٢٠١٩، العراق، الصفحة ٩٧.

<sup>٥</sup> حارث حسن، "الفيدرالية ومآزق العراق الدستوري"، تشاتام هاوس، ٢٠٢١، المملكة المتحدة، الصفحة ٢.

يتناول ذلك المطلب تعريف المؤسسات الدستورية وبيان دورها في تعزيز الاستقرار السياسي، إلى جانب تحليل مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة، باعتباره أحد الركائز الأساسية التي تضمن سير العمل الدستوري بشكل سليم، وتحافظ على الديمقراطية من الانزلاق نحو الاستبداد أو الفوضى.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الدستورية وأهميتها في تحقيق الاستقرار السياسي

• أولاً: تعريف المؤسسات الدستورية

المؤسسات الدستورية هي الجهات الرسمية التي يُنص على وجودها في الدستور، وتمارس مهامها وصلاحياتها ضمن إطار القانون ومبادئ الديمقراطية. وتشمل هذه المؤسسات السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، إلى جانب الهيئات الرقابية والمستقلة التي تلعب دوراً مهماً في حفظ التوازن بين تلك السلطات وضمان عدم تجاوز أي منها لصلاحياتها.<sup>١</sup>

تتباين طبيعة المؤسسات الدستورية من دولة إلى أخرى حسب نظام الحكم المتبع فيها. ففي النظام الرئاسي، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة. أما في النظام البرلماني، مثل المملكة المتحدة، فإن البرلمان يُعد المحور الأساسي في اتخاذ القرار السياسي. وهناك أيضاً النظام شبه الرئاسي، كما في فرنسا، حيث تتوزع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية والحكومة، مما يخلق توازناً مشتركاً في إدارة شؤون الدولة..

في العراق، نشأت المؤسسات الدستورية الحديثة بعد عام ٢٠٠٣ استناداً إلى دستور ٢٠٠٥، الذي اعتمد النظام البرلماني أساساً للحكم. وفقاً لذلك النظام، يتولى رئيس الوزراء والحكومة مسؤولية السلطة التنفيذية، بينما يُناب بمجلس النواب دور السلطة التشريعية، في حين تضطلع السلطة القضائية بمهمة تطبيق القوانين وضمان حماية الدستور.<sup>٢</sup>

• ثانياً: أهمية المؤسسات الدستورية في تحقيق الاستقرار السياسي

تلعب المؤسسات الدستورية دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال مجموعة من الآليات، أبرزها:

١. تحقيق الفصل بين السلطات: تُسهم المؤسسات الدستورية القوية والمستقلة في منع تداخل الصلاحيات ومنع احتكار السلطة من جهة واحدة، مما يعزز التوازن والشفافية في إدارة الدولة.
٢. ترسيخ سيادة القانون: تعمل هذه المؤسسات على تطبيق القوانين بعدالة، وضمان التزام جميع الأطراف السياسية بالقواعد الدستورية، مما يقلل من فرص الانزلاق نحو الفوضى أو الاستبداد.
٣. دعم الديمقراطية والمشاركة السياسية: تتيح المؤسسات الدستورية المجال لتفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وتشجيع مشاركة المواطنين في صنع القرار، بما يعزز النهج الديمقراطي.
٤. ممارسة الرقابة والمساءلة: تلعب مؤسسات مثل البرلمان والسلطة القضائية دوراً رئيسياً في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، ما يساعد في الحد من الفساد وتحسين مستوى الإدارة.

١ . علي حسين سفيح، "الآلية الدستورية لتشريع القوانين في العراق بعد ٢٠٠٣"، نُشرت في مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧، ألمانيا، الصفحة ١

٢ . جيف سيمونز. عراق المستقبل: السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت،

٥. **حماية الحقوق والحريات:** تسهم المؤسسات الدستورية في ضمان تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق الإنسان وحرياته، مما يدعم قيام دولة قائمة على العدالة والمساواة.

في العراق، ورغم أن المؤسسات الدستورية صُممت لتحقيق هذه الأهداف، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة مثل التدخلات السياسية، والفساد، وغياب الاستقرار الأمني، الأمر الذي أثر على قدرتها في تحقيق الاستقرار السياسي بشكل فعال. ومع ذلك، فإن تعزيز استقلالية هذه المؤسسات وتفعيل أدوارها يُعد من أبرز الخطوات التي يجب التركيز عليها لضمان مستقبل سياسي ودستوري أكثر استقراراً في العراق.

الفرع الثاني: مبادئ الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة

• **أولاً: مفهوم الفصل بين السلطات**

يُعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الدستورية الحديثة، ويهدف ذلك المبدأ إلى توزيع مهام الحكم بين ثلاث سلطات رئيسية: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتكمن أهميته في تحقيق التوازن داخل النظام السياسي ومنع احتكار السلطة من قبل جهة واحدة، مما يساهم في تعزيز الشفافية والعدالة في إدارة شؤون الدولة.<sup>١</sup>

يعود أصل مبدأ الفصل بين السلطات إلى الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو، الذي طرحه في كتابه الشهير "روح القوانين" عام ١٧٤٨. فرأى مونتيسكيو أن توزيع السلطات داخل الدولة هو السبيل لضمان الحرية السياسية ومنع الاستبداد. ومنذ ذلك الحين، أصبح ذلك المبدأ جزءاً أساسياً في أغلب الدساتير الحديثة، باعتباره أحد الأعمدة التي تقوم عليها الديمقراطية وتعزز سيادة القانون.<sup>٢</sup>

• **ثانياً: أشكال الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة**

يأخذ الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة أشكالاً متعددة وفقاً لنظام الحكم المتبع، ومن أبرزها:

١. **الفصل المطلق بين السلطات (النظام الرئاسي):**

يتميز كل فرع من فروع السلطة في ذلك النموذج باستقلالية تامة عن الآخر، حيث لا تملك السلطة التنفيذية (مثل الرئيس) صلاحية حل البرلمان، كما لا يحق للبرلمان عزل الرئيس إلا في حالات استثنائية ومحددة، مثل حالة العزل الدستوري في الولايات المتحدة.

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً واضحاً على ذلك النموذج؛ إذ يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية مستقلة عن الكونغرس، بينما يعمل القضاء بشكل مستقل تماماً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٢. **الفصل المرن بين السلطات (النظام البرلماني):**

تقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ذلك النظام على مبدأ التعاون والتوازن من خلال الرقابة المتبادلة. فرئيس الحكومة (رئيس الوزراء) يكون مسؤولاً أمام البرلمان، الذي يملك صلاحية سحب الثقة منه إذا اقتضى الأمر.

<sup>١</sup> خميس حزام والي، البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: رؤية سياسية تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، العراق، ص ١٦٦

<sup>٢</sup> جورج مقدسي، القوانين الدينية وتأثيرها على التشريعات الوضعية، دار النهضة العربية، ٢٠١٢، لبنان، ص ١٢٠-١٢٥.

ويُمنح البرلمان دورًا واسعًا في مجال التشريع ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، إلا أن الحكومة بدورها تشارك بشكل فاعل من خلال تقديم مشاريع القوانين والمساهمة في رسم السياسات العامة، مما يخلق تفاعلًا مستمرًا بين الجانبين لضمان حسن سير العمل السياسي.

من أبرز الأمثلة على ذلك النظام البرلماني: المملكة المتحدة، والعراق وفقًا لدستور عام ٢٠٠٥، حيث يُعد رئيس الوزراء مسؤولًا أمام مجلس النواب، ويخضع لمساءلته ويمكن سحب الثقة منه عند الضرورة.

### ٣. النظام شبه الرئاسي:

يجمع ذلك النظام بين عناصر من النظامين الرئاسي والبرلماني، إذ يضم رئيسًا منتخبًا يتمتع بصلاحيات واسعة، إلى جانب رئيس وزراء يخضع لمساءلة البرلمان. ويُعد النظام الفرنسي أبرز مثال على ذلك النموذج، حيث تتقاسم السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، في حين يحتفظ البرلمان بدوره في التشريع والرقابة على أداء الحكومة.

### المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسات الدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣، مر العراق بتحول كبير في نظامه السياسي والدستوري، حيث طوي عهد النظام السابق وبدأت مرحلة جديدة تسعى إلى بناء مؤسسات دستورية تقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ومثلت هذه المرحلة تحديًا كبيرًا في تاريخ العراق، إذ كان من الضروري وضع أسس لنظام جديد قادر على إدارة شؤون الدولة بطريقة عادلة ومتوازنة.<sup>١</sup> كانت الخطوة الأولى في مسار التحول السياسي في العراق هي وضع إطار قانوني ودستوري مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية، وذلك من خلال إصدار "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية" عام ٢٠٠٤، الذي حدد طبيعة نظام الحكم ومهّد الطريق لإجراء انتخابات تشريعية تمهيدًا لصياغة الدستور الدائم. وبعد سلسلة من الحوارات والاستفتاءات، تم اعتماد دستور عام ٢٠٠٥، الذي وضع الأساس لتشكيل المؤسسات الدستورية في البلاد، ونظّم العلاقة بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.<sup>٢</sup> يهدف ذلك المطلب إلى استعراض الإطار القانوني والدستوري الذي أُعتمد بعد عام ٢٠٠٣ كنقطة انطلاق للتحول الديمقراطي في العراق، إلى جانب توضيح مراحل تأسيس وبناء المؤسسات الدستورية وفقًا لما نص عليه دستور ٢٠٠٥. كما يتناول ذلك المطلب أبرز التطورات التي مرت بها هذه المؤسسات خلال السنوات الماضية، إضافة إلى التحديات التي واجهتها على مدار العقدين الأخيرين.

الفرع الأول الإطار القانوني والدستوري لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣

• أولًا: الإطار القانوني للمرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣

بعد سقوط النظام السياسي السابق في العراق عام ٢٠٠٣، دخلت البلاد مرحلة انتقالية تطلبت تنظيمًا قانونيًا مؤقتًا لتحديد أسس الحكم وآليات تشكيل السلطات الجديدة. ومرت هذه المرحلة بعدة خطوات رئيسية، تمثلت فيما يلي:

### ١. قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (٢٠٠٤):

صدر ذلك القانون في ٨ آذار ٢٠٠٤ ليكون بمثابة دستور مؤقت ينظم عمل الحكومة خلال المرحلة الانتقالية.

<sup>١</sup> المؤلف: مجموعة باحثين، التحديات الدستورية في العراق" معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧ الدولة: الولايات المتحدة الأمريكية، ص ١٥٤

<sup>٢</sup> حارث حسن، الفيدرالية ومأزق العراق الدستوري: نشأتها هاوس، سنة النشر: ٢٠٢١، المملكة المتحدة

- نص على أن نظام الحكم في العراق سيكون فيدرالياً، ديمقراطياً، وتعددياً.
- وضع إطاراً لتشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية التي أوكلت إليها مهمة صياغة الدستور الدائم.
- أكد على مبدأ الفصل بين السلطات، ومنح السلطة القضائية استقلالية لضمان سيادة القانون.
- حدد آلية إجراء الانتخابات التشريعية التي نُظمت لاحقاً في عام ٢٠٠٥.
- ٢. **قرارات مجلس الأمن الدولي:**
  - القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣): صنّف العراق كدولة تحت الاحتلال تحت إدارة قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ومنح الحاكم المدني بول بريمر صلاحيات واسعة لتنظيم شؤون الدولة.
  - القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤): أكد على نقل السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، مما مهد الطريق لإجراء انتخابات وصياغة الدستور الدائم.
- ٣. **تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (٢٠٠٤-٢٠٠٥):**
  - في حزيران ٢٠٠٤، تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة إياد علاوي، والتي تسلمت السيادة رسمياً من سلطة الاحتلال.
  - تولت هذه الحكومة إدارة شؤون البلاد حتى الانتخابات التي أُجريت في كانون الثاني ٢٠٠٥، وأسفرت عن تشكيل الجمعية الوطنية العراقية المكلفة بكتابة الدستور الدائم.
  - **ثانياً: الإطار الدستوري لسنة ٢٠٠٥**
    - مع انتهاء المرحلة الانتقالية، أصبح من الضروري وضع دستور دائم يضمن استقرار عمل المؤسسات السياسية في العراق. وتحقق ذلك من خلال مجموعة من الخطوات الدستورية المهمة، أبرزها:
      - ١. **صياغة الدستور العراقي (٢٠٠٥):**
        - عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، تم تشكيل الجمعية الوطنية العراقية، والتي أنيطت بها مهمة إعداد مسودة الدستور الجديد.
        - شهدت عملية الصياغة نقاشات وخلافات بين الأطراف السياسية، خصوصاً بشأن توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والأقاليم.
        - وفي ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، تم طرح مسودة الدستور للاستفتاء الشعبي، حيث صوّت ٧٨% من الناخبين لصالحه، ليصبح ساري المفعول رسمياً في عام ٢٠٠٦.
      - ٢. **أبرز المبادئ التي تضمنها دستور ٢٠٠٥:**
        - نصّ الدستور على أن العراق دولة جمهورية ديمقراطية اتحادية.
        - أكد على مبدأ فصل السلطات، ومنح البرلمان صلاحيات واسعة في مجال التشريع والرقابة.
        - أقر مبدأ الفيدرالية، مما أتاح الاعتراف الرسمي بإقليم كردستان، وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية.
        - كفل مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، من بينها حرية التعبير، المساواة أمام القانون، وحق تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في الحياة العامة.

• راي الباحث

شكّل الإطار القانوني والدستوري الذي تم إرساؤه بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة مفصلية في تاريخ العراق، إذ وضع الأساس لنظام ديمقراطي جديد يعتمد على مؤسسات دستورية واضحة. ورغم ما واجهه ذلك النظام من تحديات، كالصراعات السياسية والتوترات الأمنية، إلا أنه نجح في إرساء قواعد دستورية ما تزال تُنظم شؤون الدولة وتحكمها حتى اليوم.

الفرع الثاني مراحل بناء المؤسسات الدستورية وفقاً لدستور ٢٠٠٥

مع إقرار دستور العراق عام ٢٠٠٥، دخلت البلاد مرحلة جديدة من بناء مؤسساتها الدستورية، استناداً إلى الأطر القانونية التي حددها الدستور لتنظيم عمل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ومرت عملية بناء هذه المؤسسات بعدة مراحل مهمة، بدءاً من تشكيل الهيئات الدستورية وصولاً إلى تفعيل آليات الرقابة والتوازن لضمان توزيع السلطة بشكل عادل ومنظم. أولاً: تشكيل السلطة التشريعية

يُعتبر مجلس النواب العراقي الركيزة الأساسية للسلطة التشريعية في النظام السياسي، حيث يمارس مهامه وصلاحياته وفقاً لما نص عليه دستور عام ٢٠٠٥. ومر تشكيل ذلك المجلس بعدة مراحل مهمة، أبرزها:

١. الانتخابات التشريعية الأولى (٢٠٠٥):

- أُجريت في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، وكانت أول انتخابات برلمانية تُعقد بعد إقرار الدستور.
- أسفرت عن تشكيل أول مجلس نواب منتخب، تولى مهمة إصدار القوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية.
- على ضوء هذه الانتخابات، تم تشكيل أول حكومة منتخبة برئاسة نوري المالكي.

٢. توسيع صلاحيات البرلمان وفق الدستور:

- منح الدستور البرلمان صلاحيات واسعة، منها تشريع القوانين، إقرار الموازنة العامة للدولة، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- كما حوّل البرلمان حق استجواب المسؤولين وسحب الثقة من الحكومة عند الضرورة.
- كذلك نصّ الدستور على إنشاء مجلس الاتحاد كمؤسسة تمثيلية للأقاليم والمحافظات، إلا أن ذلك المجلس لم يُفعل حتى الآن رغم أهميته في تعزيز التوازن بين مكونات الدولة.

• ثانياً: بناء السلطة التنفيذية

تتألف السلطة التنفيذية في العراق من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، وتم تشكيل هذه السلطة على مراحل متعددة وفقاً لما حدده دستور ٢٠٠٥.

١. انتخاب رئيس الجمهورية:

- ينص الدستور على أن رئيس الجمهورية يُنتخب من قبل مجلس النواب، ويُعد منصبه رمزياً إلى حد كبير مقارنة بالسلطة التنفيذية الفعلية.
- كان جلال طالباني أول من تولى ذلك المنصب بعد إقرار الدستور، واستمر فيه حتى عام ٢٠١٤.

- تلاه كل من فؤاد معصوم (٢٠١٤-٢٠١٨)، برهم صالح (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ثم عبد اللطيف رشيد الذي يشغل المنصب حالياً منذ عام ٢٠٢٢.
- ٢. تشكيل مجلس الوزراء واختيار رئيس الحكومة:
  - يُرَشِّحُ رئيس الوزراء من قبل الكتلة البرلمانية الأكبر، ويُكَلِّفُ بتشكيل الحكومة وعرضها على مجلس النواب لنيل الثقة.
  - تولى المنصب عدد من الشخصيات خلال السنوات الماضية، وهم: نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٤)، حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨)، عادل عبد المهدي (٢٠١٨-٢٠١٩)، مصطفى الكاظمي (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، ومحمد شياع السوداني منذ عام ٢٠٢٢ وحتى الآن.
  - يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة حددها الدستور، من بينها إدارة السياسة العامة للدولة، الإشراف على القوات المسلحة، والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
  - .
  - **• ثالثاً: تنظيم السلطة القضائية**  
يُعتبر القضاء في العراق سلطة مستقلة وفقاً لما نص عليه الدستور، وتم تأسيس مؤسساته بشكل يضمن استقلاله عن باقي السلطات. وتم بناء النظام القضائي من خلال الخطوات التالية:
    - ١. تأسيس المحكمة الاتحادية العليا:
      - تُعد هذه المحكمة أعلى هيئة قضائية في البلاد، وتضطلع بمهمة تفسير الدستور وحسم النزاعات بين السلطات الاتحادية والأقاليم أو المحافظات.
      - ورغم أهميتها، إلا أن عملها ظل مثاراً للجدل، خصوصاً فيما يتعلق بطريقة تعيين أعضائها وحدود صلاحياتها.
    - ٢. مجلس القضاء الأعلى:
      - يتولى الإشراف العام على عمل المحاكم في العراق، ويعمل على ضمان استقلالية السلطة القضائية بعيداً عن التدخلات من السلطين التشريعية والتنفيذية.
      - كما يُعد الجهة المسؤولة عن تعيين القضاة والمدعين العامين، بما يتوافق مع القوانين المعمول بها، ويضمن كفاءة ونزاهة الجهاز القضائي.
    - **• رابعاً: المؤسسات الدستورية الأخرى**  
إلى جانب السلطات الثلاث، نصّ الدستور العراقي على إنشاء عدد من الهيئات المستقلة التي تهدف إلى دعم العملية الديمقراطية وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة. من أبرز هذه الهيئات:
      - ١. مفوضية الانتخابات:
        - أنشئت لضمان نزاهة العملية الانتخابية وتنظيم جميع مراحل الانتخابات، بما يضمن تمثيلاً عادلاً لإرادة الشعب.
      - ٢. هيئة النزاهة:
        - تُعنى بمكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة، وتسعى إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي.

### ٣. ديوان الرقابة المالية:

يتولى مهمة التدقيق على الأداء المالي للمؤسسات الحكومية، بهدف منع التجاوزات المالية أو سوء استخدام المال العام.

### ٤. هيئة حقوق الإنسان:

تهتم بحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وتتابع مدى التزام الدولة بتطبيق المعايير الدستورية والقوانين الدولية في ذلك المجال.

### راي الباحث

شهدت عملية بناء المؤسسات الدستورية في العراق، بعد إقرار دستور ٢٠٠٥، تقدماً ملحوظاً، حيث تم تأسيس السلطات الثلاث والهيئات المستقلة بهدف إدارة الدولة وفق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد. إلا أن التطبيق العملي لهذه المؤسسات واجه العديد من التحديات، من بينها الصراعات السياسية، وضعف استقلالية بعض الجهات، والتأثيرات الخارجية، وهو ما انعكس سلباً على أدائها. ومع ذلك، يبقى تعزيز دور هذه المؤسسات وتفعيل استقلاليتها خطوة أساسية لضمان الاستقرار السياسي وترسيخ أسس الحكم الرشيد في العراق.

### • المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسات الدستورية في العراق والتحديات التي تواجهها

بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إقرار دستور ٢٠٠٥، أصبح من المهم تقييم أداء المؤسسات الدستورية في العراق للوقوف على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. فنص الدستور على وجود ثلاث سلطات أساسية: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، إلى جانب عدد من الهيئات المستقلة التي تهدف إلى دعم التوازن السياسي وتعزيز المسار الديمقراطي. ورغم الجهود التي بُذلت في بناء هذه المؤسسات، إلا أن العراق واجه العديد من التحديات السياسية والأمنية التي أثرت بشكل مباشر على أدائها. فشهدت البلاد أزمات متكررة تمثلت في الصراعات السياسية، والتدخلات الخارجية، وغياب الاستقرار الأمني، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري والمالي، مما انعكس سلباً على قدرة السلطات الثلاث في تنفيذ مهامها وتحقيق الاستقرار السياسي المطلوب.

يهدف ذلك المبحث إلى تقييم أداء المؤسسات الدستورية خلال العقدين الماضيين، من خلال تحليل دور مجلس النواب في مجالي التشريع والرقابة، وقياس مدى فاعلية السلطة التنفيذية في تطبيق الدستور، إلى جانب دور السلطة القضائية في ترسيخ سيادة القانون. كما يتناول أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، سواء كانت سياسية أو أمنية، ويقدم رؤية إصلاحية تهدف إلى تعزيز عمل المؤسسات الدستورية وبناء نظام سياسي أكثر استقراراً واستدامة.<sup>١</sup>

المطلب الأول: أداء المؤسسات الدستورية العراقية خلال العشرين عاماً الماضية

<sup>١</sup> هانز بلكيس. نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفويض، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٣

منذ إقرار دستور ٢٠٠٥، شهد العراق تطورات مهمة في بناء مؤسساته الدستورية، حيث تم تشكيل السلطات الثلاث وفقاً للمبادئ التي نص عليها الدستور، بهدف تحقيق التوازن بين التشريع والتنفيذ والقضاء. ومع ذلك، فإن الواقع العملي أظهر وجود تحديات كبيرة واجهت هذه المؤسسات، وأثرت بشكل واضح على قدرتها في إدارة شؤون الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي المنشود. يُعتبر مجلس النواب العراقي أعلى سلطة تشريعية في البلاد، وهو الجهة المسؤولة عن سن القوانين ومراقبة أداء الحكومة. ومع ذلك، فإن أداء المجلس تأثر بشكل كبير بالتجاذبات السياسية والخلافات بين الكتل والأحزاب، ما أدى في بعض الفترات إلى تعطل العملية التشريعية. وفي المقابل، واجهت السلطة التنفيذية، التي يقودها رئيس الوزراء ويضمها مجلس الوزراء، تحديات كبيرة في تنفيذ البرامج الحكومية، نتيجة الأزمات السياسية والتدهور الأمني والتحديات الاقتصادية. أما السلطة القضائية، وعلى الرغم من أن الدستور ينص على استقلاليتها، إلا أنها لم تكن بمنأى عن الضغوط السياسية أحياناً، وهو ما انعكس سلباً على قدرتها في تطبيق القانون وترسيخ العدالة بشكل كامل.

يهدف ذلك المطلب إلى تحليل أداء المؤسسات الدستورية في العراق خلال السنوات العشرين الماضية، من خلال تقييم دور مجلس النواب في مجالي التشريع والرقابة، وقياس مدى فعالية السلطة التنفيذية في تنفيذ الدستور، بالإضافة إلى دراسة دور القضاء في ترسيخ سيادة القانون وضمان مبدأ الفصل بين السلطات. ويُركز التحليل على إبراز ما تحقق من إنجازات، إلى جانب تسليط الضوء على التحديات المستمرة التي لا تزال تعرقل أداء هذه المؤسسات وتحد من قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والإداري في البلاد.

#### الفرع الأول دور مجلس النواب في التشريع والرقابة

يُعتبر مجلس النواب العراقي حجر الأساس للسلطة التشريعية في البلاد وفقاً لما نص عليه دستور ٢٠٠٥، حيث يتولى مهمتين رئيسيتين: سن القوانين والتشريعات، ومراقبة أداء الحكومة لضمان تنفيذ السياسات العامة بما يتماشى مع المبادئ الدستورية. ورغم الصلاحيات الواسعة التي منحها له الدستور، إلا أن أداء المجلس خلال العقدين الماضيين واجه العديد من التحديات، التي انعكست سلباً على قدرته في أداء دوره بكفاءة وفاعلية.

#### أولاً: دور مجلس النواب في التشريع

يُعد سن القوانين وتنظيم شؤون الدولة وفقاً لأحكام الدستور من المهام الأساسية لمجلس النواب العراقي. ومنذ إقرار دستور ٢٠٠٥، مر العمل التشريعي في العراق بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

#### ١. تشريع القوانين الأساسية للدولة:

بعد إقرار الدستور، ركز مجلس النواب على إقرار مجموعة من القوانين الأساسية التي تنظم الحياة السياسية والإدارية، مثل قانون الانتخابات، قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، قانون الأحزاب السياسية، وقانون الموازنة العامة.

#### ٢. الجمود التشريعي وتأخر إصدار القوانين:

رغم الحاجة الملحة إلى تعديل عدد كبير من القوانين القديمة التي تعود لفترة ما قبل ٢٠٠٣، إلا أن المجلس واجه صعوبات في إنجاز هذه التعديلات بالوتيرة المطلوبة، مما تسبب في تأخر إصدار الكثير من التشريعات المهمة.

<sup>١</sup> نبيل عبد الرحمن حيوي. قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والقانون والقضاء، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥. ص ١٤٣

### ٣. عدم توافق بعض التشريعات مع الواقع العراقي:

أقرت بعض القوانين دون أن تكون منسجمة بشكل كامل مع متطلبات الواقع العراقي، وهو ما أدى إلى ظهور ثغرات قانونية، استوجبت تعديل هذه القوانين لاحقاً أو إعادة النظر فيها بعد فترة قصيرة من إصدارها.<sup>١</sup>

الفرع الثاني فعالية السلطة التنفيذية في تطبيق الدستور

تعتبر السلطة التنفيذية في العراق القوة المحركة لتطبيق الدستور وتنفيذ القوانين والسياسات العامة، وتتألف من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، حيث يمتلك كل منهم صلاحيات محددة وفقاً لما نص عليه دستور ٢٠٠٥. ومنذ بدء العمل بذلك الدستور، واجهت السلطة التنفيذية العديد من التحديات التي أثرت على قدرتها في تحقيق الاستقرار السياسي وتنفيذ المهام الدستورية بالشكل المطلوب.<sup>٢</sup>

• أولاً: دور رئيس الجمهورية في تطبيق الدستور

رغم أن دور رئيس الجمهورية في النظام السياسي العراقي يُعد إلى حد كبير رمزياً وتمثيلاً أكثر من كونه تنفيذياً، إلا أن الدستور منحه بعض المهام المهمة التي تُسهم في ضمان التزام الدولة بالمبادئ الدستورية، من أبرزها:

#### ١. التصديق على القوانين:

يُمثل رئيس الجمهورية المرحلة الأخيرة في عملية إقرار القوانين، حيث يقوم بالتوقيع عليها بعد مصادقة مجلس النواب، وذلك لضمان توافقها مع الدستور.

ومع ذلك، شهدت بعض الفترات تأخيراً في التصديق على قوانين مهمة بسبب الخلافات السياسية، مما تسبب في تعطيل بعض التشريعات الأساسية.

#### ٢. الحفاظ على وحدة الدولة واستقلالها:

يُنابذ برئيس الجمهورية دور رمزي في حماية سيادة العراق وضمان احترام الدستور ووحدة البلاد.

إلا أن محدودية صلاحياته التنفيذية جعلت تأثيره العملي في الأزمات السياسية، مثل تأخر تشكيل الحكومات أو النزاعات الدستورية، ضعيفاً، ما قلل من قدرته على التدخل الفعّال في حل تلك الأزمات.

• ثانياً: دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء في تنفيذ الدستور

يُعتبر رئيس الوزراء المسؤول التنفيذي الأعلى في العراق، ويتمتع بصلاحيات واسعة وفقاً لما حدده دستور ٢٠٠٥، تشمل إدارة شؤون الحكومة، تنفيذ القوانين، الإشراف على الأجهزة التنفيذية، وقيادة القوات المسلحة. ومنذ اعتماد الدستور، تولى عدة رؤساء وزراء قيادة السلطة التنفيذية، حيث واجه كل منهم تحديات مختلفة تتعلق بتطبيق الدستور ومواجهة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد.

<sup>١</sup> عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ١٦٣

<sup>٢</sup> عبد الجبار أحمد عبد الله. واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،

### ١. تنفيذ القوانين والسياسات العامة

واجهت الحكومات العراقية تحديات كبيرة في تنفيذ القوانين وتحقيق السياسات العامة، إذ تأثر الأداء التنفيذي بشكل واضح بالأسباب السياسية والإدارية والفسياد الإدارية والمالية. ورغم محاولات بعض الحكومات إدخال إصلاحات، مثل حكومة حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨) التي سعت إلى مكافحة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي، إلا أن وتيرة التنفيذ كانت بطيئة، ولم تشمل جميع جوانب الدولة بالشكل المطلوب، ما حدّ من فاعلية تلك الإصلاحات.<sup>١</sup>

### ٢. إدارة الأزمات السياسية والأمنية

واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة تحديات أمنية خطيرة، أبرزها ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤، مما دفع السلطة التنفيذية إلى التدخل المباشر لإعادة بناء المؤسسة العسكرية وقيادة العمليات العسكرية لتحرير المدن التي سقطت بيد التنظيم. ومع ذلك، لم تكن الحكومة في بعض الفترات قادرة على فرض القانون بشكل فعال، بسبب ضعف أداء الأجهزة الأمنية وانتشار الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، وهو ما شكّل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الاستقرار وتعزيز سلطة الدولة.

### ٣. العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان

شهدت العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان توترات متكررة، نتيجة الخلافات المستمرة حول تقاسم الموارد النفطية وصلاحيات الإقليم. وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا، لم تتمكن السلطة التنفيذية من التوصل إلى حلول دستورية دائمة تنهي ذلك الجدل، مما أبقى حالة التوتر قائمة بين الجانبين. ورغم الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية بموجب دستور ٢٠٠٥، إلا أن قدرتها على تنفيذ القوانين والسياسات العامة تأثرت بشكل كبير بفعل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية. كما ساهم ضعف الاستقرار الحكومي، وانتشار الفساد، والتدخلات الخارجية في تقويض أداء الحكومات المتعاقبة، وجعل من الصعب تحقيق الأهداف الدستورية بالشكل المطلوب. لذلك، فإن إصلاح مؤسسات السلطة التنفيذية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة يُعدان من الخطوات الضرورية لضمان تطبيق أكثر فاعلية للدستور، وتحقيق استقرار سياسي حقيقي في العراق.<sup>٢</sup>

### المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الدستورية وآفاق الإصلاح

رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على إقرار دستور ٢٠٠٥ وتأسيس المؤسسات الدستورية في العراق، إلا أن هذه المؤسسات ما تزال تواجه تحديات كبيرة تُعيق أداءها وتحد من قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي المنشود. فساهمت التوترات السياسية والصراعات الأمنية، إلى جانب انتشار الفساد وضعف الاستقرار الحكومي، في إضعاف دور السلطات الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية - مما انعكس سلباً على تطبيق الدستور وإدارة شؤون الدولة بشكل فعال.

<sup>١</sup> عبد العظيم جبر حافظ. التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٧، ص ١٢٦

<sup>٢</sup> عبد الحسين شعبان. إشكاليات الدستور العراقي المؤقت، كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد ١٤٠، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٥٥

وتُعد التحديات السياسية والأمنية من أبرز العوائق التي أثرت على عمل هذه المؤسسات، حيث شهد العراق صراعات حزبية حادة، وأزمات متكررة في تشكيل الحكومات، إلى جانب تدخلات إقليمية ودولية أضعفت استقلالية القرار السياسي. كما أدى الفساد الإداري والمالي إلى تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية، وزاد من حالة عدم الاستقرار السياسي، إذ لم تتمكن العديد من الحكومات العراقية من إكمال دوراتها الدستورية بسبب الضغوط السياسية المتواصلة والاحتجاجات الشعبية المتكررة. ويهدف ذلك المطلب إلى مناقشة هذه التحديات بشكل معمق، من خلال تحليل تأثير الأزمات السياسية والأمنية على أداء المؤسسات الدستورية، وتسليط الضوء على قضايا الفساد وعدم الاستقرار الحكومي، بهدف الوصول إلى فهم أعمق لجذور هذه المشكلات واقتراح حلول إصلاحية تساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات وبناء نظام سياسي أكثر استقرارًا واستدامة في العراق.<sup>١</sup>

الفرع الاول التحديات السياسية والأمنية وتأثيرها على عمل المؤسسات منذ اعتماد دستور ٢٠٠٥، واجهت المؤسسات الدستورية في العراق تحديات سياسية وأمنية كبيرة أثرت بشكل مباشر على قدرتها في أداء مهامها، وأعاقت جهود تحقيق الاستقرار السياسي والإداري. فمرت البلاد بفترات من الاضطراب نتيجة الصراعات بين الأحزاب السياسية، والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، إلى جانب الأزمات الأمنية المستمرة، مثل تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية، وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة، وعدم فرض السيطرة الحكومية على بعض المناطق في فترات معينة. أولاً: التحديات السياسية وتأثيرها على عمل المؤسسات أثرت الانقسامات السياسية والصراعات الحزبية بشكل كبير على أداء المؤسسات الدستورية في العراق، حيث واجهت هذه المؤسسات تحديات متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

### ١. الأزمات المتكررة في تشكيل الحكومات:

منذ عام ٢٠٠٥، واجه العراق صعوبات متكررة في تشكيل الحكومات بسبب الخلافات السياسية بين الكتل الحزبية. وأدى ذلك إلى تأخر تشكيل الحكومات لفترات طويلة، كما حدث بعد انتخابات أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٨ و ٢٠٢١. ذلك التأخير انعكس سلبيًا على تنفيذ البرامج الحكومية، وتسبب في شلل داخل الوزارات وتأخير مشاريع التنمية والخدمات.

### ٢. ضعف استقلالية المؤسسات الدستورية بسبب المحاصصة الحزبية:

سيطرت الأحزاب السياسية بشكل واسع على مجلس النواب ومؤسسات الدولة، مما جعل الكثير من القوانين والقرارات خاضعة للمحاصصة الحزبية بدلاً من أن تُبنى على أساس المصلحة العامة. وأثر ذلك بشكل واضح على عمل البرلمان، الذي تحول في كثير من الأحيان إلى ساحة صراع حزبي، بدلاً من أن يكون مؤسسة تشريعية مستقلة تخدم المواطن.

### ٣. التدخلات الخارجية في القرار السياسي:

لعبت التدخلات الإقليمية والدولية دورًا مؤثرًا في توجيه السياسات الداخلية من خلال دعم أطراف سياسية معينة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوافق الوطني وزيادة الانقسامات داخل البرلمان والحكومة، مما جعل اتخاذ القرارات المصيرية أكثر تعقيدًا.

<sup>١</sup> . جيف سيمونز. عراق المستقبل: السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت،

#### ٤. الاحتجاجات الشعبية وتراجع ثقة المواطن بالمؤسسات:

شهد العراق موجات احتجاج واسعة، أبرزها في عام ٢٠١٩، نتيجة تفشي الفساد وسوء الخدمات وتدهور الثقة العامة بالمؤسسات الدستورية. وأسفرت هذه الاحتجاجات عن استقالة حكومة عادل عبد المهدي، وأدت إلى تغييرات سياسية مؤقتة، لكنها كشفت بوضوح عن هشاشة أداء المؤسسات وعجزها عن التعامل مع المطالب الشعبية والاستجابة للآزمات بشكل فعال.

• ثانياً: التحديات الأمنية وتأثيرها على عمل المؤسسات

إلى جانب التحديات السياسية، كان للوضع الأمني دور كبير في إضعاف أداء المؤسسات الدستورية في العراق. فواجهت البلاد منذ عام ٢٠٠٥ سلسلة من التحديات الأمنية التي تركت آثاراً عميقة على عمل الدولة واستقرارها، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

#### ١. الإرهاب والصراعات المسلحة:

منذ السنوات الأولى بعد إقرار الدستور، أصبح العراق ساحة لصراعات مسلحة متواصلة، وكان أخطرها ظهور تنظيم داعش وسيطرته على أجزاء واسعة من البلاد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. ذلك الحدث أدى إلى انهيار بعض المؤسسات الأمنية والإدارية في تلك المناطق، وخلف دماراً كبيراً في البنية التحتية، فضلاً عن موجات نزوح جماعي وتراجع الخدمات الأساسية. واستغرق الأمر سنوات من العمليات العسكرية لاستعادة السيطرة، بينما ظل تأثير هذه الأحداث واضحاً على أداء المؤسسات الحكومية.

#### ٢. ضعف سيطرة الدولة على السلاح والجماعات المسلحة:

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية، ما تزال هناك جماعات مسلحة تعمل خارج إطار الدولة، وهو ما يقوّض سيادة الحكومة ويؤثر سلباً على اتخاذ القرار السياسي والأمني. وجود هذه الجماعات يفرض ضغوطاً على عمل البرلمان والحكومة، ويحدّ من قدرة الدولة على فرض القانون بشكل فعال.

#### ٣. تأثير الأوضاع الأمنية على الانتخابات والتشريعات:

تسببت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في تأجيل أو تعطيل الانتخابات في بعض المناطق، مما انعكس على نزاهة العملية الانتخابية وأضعف شرعية المؤسسات الدستورية. كما أثرت التهديدات الأمنية والعنف السياسي على حرية النواب في أداء مهامهم، حيث تعرض بعضهم للضغوط أو التهديدات، مما دفعهم إلى التردد في اتخاذ قرارات حاسمة أو تبني سياسات إصلاحية.

إن التحديات السياسية والأمنية التي واجهها العراق خلال العقد الماضي تُظهر مدى تعقيد المشهد الداخلي، حيث تداخلت الانقسامات الحزبية والتدخلات الخارجية مع هشاشة الوضع الأمني لتقويض أداء المؤسسات الدستورية. لذلك، فإن أي إصلاح حقيقي يجب أن ينطلق من تعزيز استقلالية هذه المؤسسات، وتطبيق سيادة القانون، وتفعيل دور الأجهزة الأمنية بشكل فعال، لضمان استقرار البلاد وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.

الفرع الثاني قضايا الفساد وعدم الاستقرار الحكومي

يُعتبر الفساد وعدم الاستقرار الحكومي من أبرز التحديات التي واجهت المؤسسات الدستورية في العراق منذ إقرار دستور ٢٠٠٥.

فأثرت هذه المشكلات بشكل مباشر على قدرة الحكومة في تنفيذ القوانين، وتقديم الخدمات العامة، ودفع عجلة التنمية

الاقتصادية. وساهم انتشار الفساد الإداري والمالي، إلى جانب الأزمات السياسية المتكررة، في تقويض ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية، وأدى إلى عرقلة جهود الإصلاح، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي وجعل من الصعب تحقيق استقرار فعلي في البلاد<sup>١</sup>.

• أولاً: قضايا الفساد وتأثيرها على المؤسسات الدستورية

على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، لا يزال العراق يُصنف ضمن أكثر الدول فساداً بحسب تقارير ومؤشرات الشفافية الدولية، وهو ما انعكس بشكل سلبي وخطير على أداء مؤسساته الدستورية. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر الفساد وتأثيراته فيما يلي:

#### ١. انتشار الفساد الإداري والمالي داخل مؤسسات الدولة:

يُعد الفساد المالي والإداري من أكبر العوائق أمام تنفيذ القوانين والسياسات الحكومية، حيث تؤدي الرشوة، واستغلال النفوذ، والمحسوبية إلى إعاقة عمل المؤسسات الرسمية.

كما ساهم ضعف الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات التنفيذية في هدر المال العام، من خلال عقود وهمية، وسوء إدارة مالية تسببت بخسائر تقدر بمليارات الدولارات.

#### ٢. تأثير الفساد على التشريع والرقابة البرلمانية:

كثيراً ما تأثرت عملية سن القوانين داخل مجلس النواب بضغط سياسي ومصالح حزبية، ما أدى إلى تمرير تشريعات تخدم فئات معينة على حساب المصلحة العامة.

كما ضعف دور البرلمان في محاسبة الفاسدين، نتيجة التدخلات السياسية والضغط الحزبية، مما سمح لعدد من المسؤولين المتورطين في قضايا فساد بالإفلات من العقاب.

#### ٣. فشل مؤسسات مكافحة الفساد في تحقيق نتائج ملموسة:

رغم وجود هيئات رسمية معنية بمكافحة الفساد مثل هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومجلس مكافحة الفساد، إلا أن أداء هذه الجهات ظل محدوداً بسبب غياب الاستقلالية، وتأثير الضغوط السياسية، وافتقار الدولة لإرادة حقيقية لمحاسبة المتورطين. كما واجه القضاء العراقي صعوبات في محاسبة الشخصيات المتورطة بالفساد من أصحاب النفوذ، نتيجة التدخلات السياسية، وغياب الحماية الكافية للمبلغين، وتعرضهم أحياناً للتهديد من جهات نافذة.

كل هذه العوامل ساهمت في ترسيخ بيئة إدارية هشة، وأضعفت ثقة المواطنين بالمؤسسات الدستورية، ما يجعل مكافحة الفساد أولوية ضرورية لضمان إصلاح حقيقي وتحقيق الحكم الرشيد في العراق.

ثانياً: عدم الاستقرار الحكومي وتأثيره على المؤسسات الدستورية

<sup>١</sup> هانز بلكيس. نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥. ص ١٥٥

يُعتبر عدم الاستقرار الحكومي أحد أبرز التحديات التي واجهت المؤسسات الدستورية في العراق، حيث تكررت حالات تغيير الحكومات وظهرت أزمات متواصلة في تشكيلها، نتيجة الصراعات الحزبية والطائفية التي أثرت بشكل مباشر على استمرارية السياسات العامة وأداء مؤسسات الدولة.

#### ١. أزمات تشكيل الحكومات:

منذ عام ٢٠٠٥، لم تتمكن أي حكومة عراقية من تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد، حيث واجهت عملية تشكيل الحكومات صعوبات كبيرة بسبب الخلافات بين الكتل السياسية. وشهدت بعض الدورات الانتخابية تأخيراً كبيراً في تشكيل الحكومة، كما حدث في انتخابات أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٨ و ٢٠٢١، ما أدى إلى تعطيل عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية وتأخير تنفيذ البرامج الحكومية.

#### ٢. استقالة الحكومات وعدم استكمال الفترات الدستورية:

شهد العراق حالات متكررة من استقالة الحكومات أو إقالتها نتيجة الأزمات السياسية أو ضغط الشارع، كما حدث مع حكومة عادل عبد المهدي التي استقالت عام ٢٠١٩ بعد احتجاجات شعبية واسعة. ذلك الوضع حال دون وضع سياسات طويلة الأمد، إذ كانت كل حكومة جديدة تُلغي أو تعدّل سياسات سابقتها، مما أثر سلباً على تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى.

#### ٣. ضعف تنفيذ البرامج الحكومية بسبب الانقسامات السياسية:

تأثرت السلطة التنفيذية بانقسامات الكتل السياسية، حيث تم توزيع المناصب الوزارية وفقاً للمحاصصة الحزبية لا على أساس الكفاءة والخبرة. وأدى ذلك إلى ضعف في اتخاذ القرارات الهامة، وتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الضرورية، سواء الاقتصادية أو الإدارية.

#### ٤. تأثير عدم الاستقرار على الاقتصاد والتنمية:

أسهمت الأزمات السياسية المتكررة في تراجع ثقة المستثمرين، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة والفقر. كما أدى غياب رؤية واضحة لإدارة الموارد، خصوصاً الثروات الطبيعية كالثقوب، إلى هدر الإيرادات وفشل في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن الفساد وعدم الاستقرار الحكومي من العوامل الرئيسية التي أضعفت أداء المؤسسات الدستورية في العراق، حيث أثرا بشكل مباشر على فعالية التشريع، وكفاءة الحكومة، واستقلالية القضاء، وثقة المواطنين بالدولة. ورغم الجهود المبذولة في مكافحة الفساد ومحاولات تحقيق الاستقرار السياسي، فإن معالجة هذه المشكلات تتطلب إصلاحات جذرية تركز على تعزيز الشفافية، ونفيع دور القضاء، وتقليل التدخلات السياسية في عمل مؤسسات الدولة، لضمان استقرار سياسي حقيقي وتنمية مستدامة في العراق.

#### • الخاتمة

رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على إقرار دستور ٢٠٠٥، لا تزال المؤسسات الدستورية في العراق تواجه تحديات كبيرة تُعيق أداءها بشكل فعال. فتأثرت هذه المؤسسات بشكل واضح بالأزمات السياسية والصراعات الحزبية، إضافة إلى التحديات الأمنية المستمرة، وانتشار الفساد، وعدم الاستقرار في تشكيل الحكومات.

ورغم الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أن هذه المبادئ واجهت صعوبات في التطبيق العملي، مما حال دون تحقيق الأهداف الأساسية التي وضعها الدستور، وفي مقدمتها بناء نظام ديمقراطي مستقر يلبي تطلعات المواطنين.

أولاً: النتائج

من خلال تحليل أداء المؤسسات الدستورية في العراق خلال العشرين عاماً الماضية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تعكس طبيعة التحديات التي واجهتها هذه المؤسسات، وأثرها على مسار بناء الدولة والاستقرار السياسي، وأبرزها:

#### ١. ضعف الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب:

نتيجة هيمنة المحاصصة الحزبية والصراعات السياسية، تراجع أداء البرلمان، مما أدى إلى تأخر في إصدار قوانين مهمة وتعطل دوره الرقابي على أداء الحكومة.

#### ٢. غياب الاستقرار الحكومي:

تكرار الأزمات السياسية أثناء تشكيل الحكومات، واستقالة بعض الحكومات قبل إكمال ولايتها الدستورية، أثر بشكل مباشر على استمرارية تنفيذ السياسات العامة وأعاق برامج الإصلاح.

#### ٣. تأثر السلطة التنفيذية بالتجاذبات السياسية:

الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من تنفيذ خطط إصلاحية فعّالة بسبب الانقسامات الحزبية والتدخلات الخارجية، ما أضعف قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية تخدم مصلحة الدولة.

#### ٤. ضعف استقلالية القضاء:

في بعض الفترات، خضع القضاء لضغوط سياسية، كما لم تُنفذ بعض الأحكام القضائية بشكل كامل، وهو ما أضعف من هيبة القانون وأثر على العدالة وسيادة القانون.

#### ٥. انتشار الفساد الإداري والمالي:

نقش الفساد في مؤسسات الدولة، ما أدى إلى هدر كبير في الموارد العامة، وعزز من حالة عدم الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية، وأعاق جهود التنمية والإصلاح.

#### ٦. التحديات الأمنية وتأثيرها على أداء المؤسسات:

واجهت الدولة تحديات أمنية كبيرة تمثلت بالإرهاب ووجود جماعات مسلحة خارج سلطة الدولة، وهو ما أعاق عمل المؤسسات، وأثر سلباً على الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وتُظهر هذه النتائج الحاجة الملحة لإصلاحات عميقة وجذرية تستهدف تعزيز كفاءة المؤسسات، وضمان استقلاليتها، والحد من تأثير التدخلات السياسية، بهدف بناء دولة قوية تقوم على سيادة القانون والحكم الرشيد.

ثانياً: التوصيات

لتحقيق إصلاح حقيقي وتعزيز دور المؤسسات الدستورية في العراق، هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين أداء هذه المؤسسات واستعادة ثقة المواطنين بالنظام السياسي، ومن أبرزها:

١. تعزيز استقلالية المؤسسات الدستورية:  
من الضروري وضع آليات فعالة تحدّ من تأثير الأحزاب السياسية على عمل البرلمان، والقضاء، والحكومة، لضمان حيادية هذه المؤسسات واستقلال قراراتها.
  ٢. تطوير النظام التشريعي والرقابي:  
يجب تفعيل دور مجلس النواب في مراقبة أداء الحكومة، وإصدار تشريعات تُلزم المسؤولين بالخضوع للمساءلة الفعلية، ما يعزز الشفافية والمحاسبة.
  ٣. إصلاح النظام الانتخابي:  
العمل على تطوير قانون انتخابي يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع فئات المجتمع، ويحدّ من تأثير المال السياسي والمصالح الفئوية في العملية الديمقراطية.
  ٤. مكافحة الفساد بجديّة:  
من خلال تفعيل دور هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وتمكين القضاء من التصدي لملفات الفساد، وإنشاء محاكم خاصة للبت في قضايا الفساد الكبرى.
  ٥. تعزيز دور القضاء واستقلاليتّه:  
يجب حماية القضاة من الضغوط والتدخلات السياسية، وتفعيل دور المحكمة الاتحادية العليا في الفصل في النزاعات الدستورية وضمان احترام الدستور.
  ٦. تحقيق الاستقرار الحكومي:  
من خلال اعتماد آليات واضحة وشفافة لتنظيم عملية تشكيل الحكومات، وتفاذي تكرار الأزمات السياسية التي تعطل عمل مؤسسات الدولة.
  ٧. فرض سيادة القانون:  
يتطلب ذلك دعم الأجهزة الأمنية، وحصر السلاح بيد الدولة، وضمان تنفيذ القوانين بعدالة وبدون تمييز أو استثناءات.
  ٨. تعزيز اللامركزية الإدارية:  
تمكين المحافظات من صلاحيات أوسع لتطبيق خطط التنمية المحلية، بما يحقق توازناً بين الإدارة المحلية والمركزية ويُسرّع الاستجابة لاحتياجات المواطنين.
- الخلاصة:**  
إصلاح المؤسسات الدستورية في العراق أصبح أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ الحكم الرشيد. ولن يتحقق ذلك الهدف إلا من خلال إرادة سياسية جادة، وإجراءات قانونية حازمة، وإصلاحات حقيقية تعالج جذور الخلل في منظومة الحكم. ومن خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للعراق أن يخطو خطوات جديّة نحو بناء مؤسسات أكثر كفاءة وعدالة،
- المصادر
١. خميس حزام والي، "البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: رؤية سياسية تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٨، ٢٠١٩، العراق، الصفحات ٩٧-١٣٠.

٢. غازي فيصل آل سكوتي، "ال فشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩، قطر.
٣. رعد ناجي الجدة، "التطورات الدستورية في العراق"، بيت الحكمة، ٢٠٠٤، العراق، الصفحة ٣٢.
٤. مركز الرافدين للحوار، "التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، ٢٠١٩، العراق.
٥. مركز حوكمة للسياسات العامة، "حوكمة وكوزنراد أديناور يقيمان ورشة تدريبية في كربلاء حول الديمقراطية التشاركية في الحكومات المحلية"، ٢٠١٩، العراق
٦. هانز بلكيس. نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٧. نبيل عبد الرحمن حياوي. قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والقانون والقضاء، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥.
٨. عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
٩. عبد العظيم جبر حافظ. التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٧.
١٠. عبد الجبار أحمد عبد الله. واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.
١١. جيف سيمونز. عراق المستقبل: السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.